تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الاستثمار العام

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014

د . علام عثمان *

الملخص:

إن مضاعفة الجهود التنموية في المنطقة العربية يعتبر أمر ذو أولوية قصوى ، وعليه فإن الدول العربية مطالبة بانتهاج سياسات تنموية واضحة لا ترتبط بالجوانب الكمية فقط وإنما تمتد لمعالجة مختلف العقبات ، وذلك على اعتبار أن العمل على تعزيز القدرات الإنتاجية يجب أن يرتبط بتنمية القدرات البشرية وتعزيز نظام الحكم وتفعيل مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ برامج التنمية. وعلى هذا الأساس جاءت هذه الورقة لتبحث في دراسة الأثر التنموي لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 حيث لعبت الحكومة دور فعال في صياغة وتنفيذ برامج تنموية شاملة.

الكلمات المفتاحية: التنمية في الجزائر ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة ، برامج التنمية ، برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، السياسات الاقتصادية في الجزائر...الخ.

Résumé

Le redoublement des efforts de développement dans les pays arabes est une priorité primordiale puisque il est demandé à ces pays de suivre des politiques de développement claires qui n'ont pas seulement des liens avec les aspects quantitatifs mais ils vont au de là du traitement des différents obstacles en prenant en compte d'œuvrer sur le renforcement des capacités productives qui devrait se relier avec le renforcement des capacités humaines et celui du système de gouvernance et d'une autre part activer la participation des organisations de la société civile dans la formulation et l'exécution des programmes de developpement.et sur cette base la présente fait l'objet d'une recherche dans l'étude de l'impact du développement sur les différents programmes de relance économiques appliqués en Algérie depuis 2001 ou le gouvernement algérien a joué un grand rôle dans la formulation et l'exécution des programmes de déve-

* أستاذ محاضر ب ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

loppement généraux.

Mots clés : le développement en Algérie, le développement durable, le développement humain, Programmes de relance économique en Algérie.

مقدمة: مع تعاظم التحديات التنموية للدول النامية وبشكل خاص في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم من خلال تنامي وتيرة الحرية الاقتصادية ضمن إطار العولمة ، فقد أصبح من الضروري على الدول العربية إعادة النظر في مختلف الجوانب والمجالات المرتبطة بالتنمية ، خاصة مع توسع مفهوم التنمية الذي أصبح يشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الإنسان المادية وغير المادية . وعلى هذا الأساس فإن تحقيق التنمية و الحفاظ على استمراريتها أصبح يشكل أولوية قصوى للدول العربية.

وبما أن الجزائر دولة عربية مهمة تمتلك مقومات كثيرة تمكنها من دفع مسار التنمية و معالجة مختلف العقبات و يسمح لها بتلبية المتطلبات التنموية لكافة الأفراد ، فقد باشرت منذ الاستقلال العمل على تحقيق التنمية عبر برامج و مخططات تنموية عديدة عملاقة كلفت الدولة إمكانات و مبالغ ضخمة ، وكان أخر هذه البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 وخصصت له الدولة ما يقارب من 432 مليار دولار. حيث الهدف الأساسي لهذه البرامج هو رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الحد من مختلف أوجه الحرمان. وبالرغم من وجود بعض الإخفاقات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود كركيزة أساسية لاستدامة التنمية غير انه لا يمكن أبدا إنكار الجهود الضخمة و الإنجازات الكبيرة التي بذلتها الحكومة في إدارة الشأن الاقتصادي و توفير الاعتمادات المالية اللازمة[1].

ـ إشكالية البحث : بناءا على ما سبق ، يأتي هذا البحث كمحاولة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة برامج الإنعاش الاقتصادي في دفع مسار التنمية في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014 ؟

ـ منهج الدراسة : تتم معالج إشكالية البحث بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي ، من خلال عرض كل ما يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، مع الاستعانة بالإحصائيات و البيانات المرتبطة بهذا الشأن.

ـ الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلي إبراز الدور الأساسي

(1) بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد ـ مقالات في الاقتصاد الجزائري، الجزائر، جسور للنشر و التوزيع، 2012، ص 6 .

الذي يجب أن تلعبه حكومات الدول النامية فيما يتعلق بدفع مسار التنمية الشاملة وذلك من خلال التطرق إلي الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتخطيط و تنفيذ البرامج التنموية.

ـ **الدراسات السابقة:** نظرا لأهمية الموضوع فقد تم تناوله من عدة جوانب ، حيث تم تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي من عدة زاويا ، وضمن نفس السياق تأتي هذه الدراسة من اجل تقييم الأثر التنموي لبرامج الإنعاش الاقتصادي ، وقد اعتمدنا في هذا البحث على دراسات مهمة تمثلت أساسا في :

ـ دراسة نبيل بوفليح التي تناول فيها تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2010.

ـ دراسة مسعودي زكريا التي تطرقت لدراسة سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001.

ـ دراسة بوعشة مبارك التي تناولت الإشارة إلي دراسة الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم مختلف مخططات التنمية .

ـ دراسة زرمان كريم التي تطرقت لدراسة التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 ـ 2009.

ـ الدراسة التي قام بها الباحث محمد مسعي وتطرق من خلالها لمسالة تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو خلال الفترة من 2001 إلى 2009.

ـ **خطة الدراسة:** بغرض الإلمام بكل جوانب البحث تم تقسيمه إلي ثلاث محاور أساسية ، جاءت وفق ما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدولة الإنمائية.

المحور الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014.

المحور الثالث: الأثر التنموي لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر.

المحور الأول : المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدولة الإنمائية

تعتبر التنمية عملية تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد وهي بذلك في حاجة لفاعل مريد يملك السلطة على اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بمسار التنمية وله الإمكانات والقدرات اللازمة لتحقيقها ، وهذا الفاعل المريد هو الدولة الإنمائية القوية التي تعمل على توسيع خيارات المواطنين في مجال الصحة والتعليم والدخل ، كما تعمل على تعزيز فرص مشاركة الأفراد في مختلف

المجالات والأطر التي تؤثر على حياتهم. فمع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة للأفراد تكتسب أجهزة الدولة شرعيتها من خلال فعاليتها التنموية. كما أن التقدم الإنمائي يجب أن يرافق برؤية إستراتجية طويلة الأجل تتضمن معايير و قيم مشتركة و قواعد محددة بجانب مؤسسات قوية تعزز المشاركة لجميع الأفراد[1].

أولا ـ الإطار الفكري: مع بداية القرن الواحد والعشرين سادت قناعة لدى مختلف مكونات المجتمع الدولي بمدى أهمية الدور التنموي للدولة ، وذلك من حيث أن الدولة الإنمائية هي تلك القادرة على تحمل المسؤولية من خلال اضطلاعها بحملة من المهام الأساسية والضرورية لنجاح العملية التنموية ، وفي مقدمتها تعزيز القدرات البشرية وتحقيق النمو المستدام وتفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد خضع دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية أو عدمه لجدل تاريخي طويل تلخص في مذهبين مختلفين هما:

ـ المذهب الحر: ينادى أصحاب هذا الاتجاه بحرية الفرد في العمل وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث يقتصر دور الدولة على المهام التنظيمية المتمثلة أساسا في تنظيم الشؤون العامة للدولة ، تأمين الأمن الداخلي و الخارجي للأفراد من أي اعتداء إلي جانب الفصل في مختلف المنازعات القائمة بين الأفراد.

ـ المذهب الاشتراكي: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الدولة لها مهام محورية تتجاوز الوظيفة التنظيمية ، على اعتبار أن الدولة تمتلك جميع وسائل الإنتاج وتديرها من اجل الخدمة العامة وتحقيق مصلحة الأفراد عن طريق توزيع الثروات وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي.

وقد ساهمت الوقائع التاريخية في ترسيخ مبدأ الدولة الإنمائية خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي بأكمله في أواخر الثمانينات ، وفشل التجارب التنموية لكثير من الدول النامية التي سعت في أعقاب ذلك للحصول على موارد مالية من المؤسسات المالية الدولية التي اشترطت على هذه الدول ضرورة التحول إلى اقتصاد السوق كشرط أساسي لتقديم العون المالي. وفي مقابل كل ذلك شكلت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم نهاية القرن العشرين ضمن إطار ما يسمي بعصر العولمة قناعة دولية بأنه لم يعد مقبولا تخلى الدولة عن القيام بأدوار مهمة في النشاط الاقتصادي ، حيث

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 68 ـ 69.

فرضت العولمة على الدولة القيام بأدوار متعددة لخصها البنك الدولي في تقريره السنوي حول التنمية في العالم لسنة 1997 المعنون ب « الدولة في عالم متغير» في ثلاث مهام أساسيةللدولة ، وهي:

ـ إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية؛

ـ توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد؛

ـ الاستثمار في البشر و البني التحتية.

ثانيا ـ خصائص الدولة الإنمائية: انطلاقا من الدراسات التي أجريت على الدول النامية خلال الفترة 1950 ـ 2005 وخلصت إلي أن الدول التي حققت تقدم في مجال التنمية لم تحقق ذلك بواسطة تنفيذ قائمة طويلة من السياسات و الإصلاحات الاقتصادية ، ولكن حققت هذا الانجاز عن طريق إزالة العقبات التي تحد من التنمية وفي مقدمتها الفقر ، الأمية و المرض[1]. وبناءا عليه نستنتج بأن الدولة الإنمائية التي تقود عملية التحول التنموي لابد أن تتوفر على عدد من العناصر الأساسية باعتبارها الإطار الضامن لنجاح العملية التنموية ، وذلك من خلال :

ـ انتهاج سياسات واضحة محددة الأهداف من خلال الإلمام بمختلف الجوانب التنموية وتجنب الاعتماد على الإصلاحات الاقتصادية فقط.

ـ تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق نمو مستدام.

ـ الانطلاق من إستراتيجية إنمائية تكون محل إجماع و إلزام ، بحيث تعمل على و ضع المؤسسات العامة القوية في محور الإستراتيجية التنموية؛

ـ توفير القدرات الإدارية و المؤسسية؛

ـ تعزيز مشاركة الأفراد في مختلف جوانب العملية التنموية و إحساسهم بأهمية دورهم و رأيهم؛

ـ الاعتماد على قيادة قوية ذات كفاءة وتجربة قادرة على الاستمرار في المسار التنموي؛

ـ بناء شبكات الضمان للاجتماعي؛

ـ اكتساب الشرعية السياسية من خلال الأداء التنموي.

ثالثا ـ المهام الأساسية للدولة الإنمائية: باعتبارها الفاعل المريد وصاحبة السلطة فإن الدولة الإنمائية التي تقود عملية التحول التنموي منوط بها القيام بوظائف أساسية من اجل مواجهة التحديات التنموية ، ويأتي في مقدمة هذه

(1) نفس المرجع ، ص 68.

المهام و الوظائف ما يلي[1]:

1 . تحديد السياسات: تعتبر عملية تحديد السياسات وظيفة أساسية باعتبارها تستند على رصيد جهد وطني في مجال تحديد أولويات ومتطلبات عملية التنموية التي يتم التخطيط لتحقيقها من خلال سياسات عامة ترتكز على مختلف جوانب التنمية من خلال:

ـ كل السياسات لابد أن يكون محورها الإنسان من خلالها توسيع الفرص و تأمين الحماية الاجتماعية.

ـ عملية صياغة السياسات يجب أن تكون صحية و مرتبطة بالواقع التنموي للدولة لأن الحكومة الجيدة تنشط وتحقق نتائج عن طريق سياسات جيدة و صحيحة؛

ـ توكل مهمة إدارة السياسات لأشخاص ملتزمون و أكفاء ضمن إطار هياكل و أطر حكومية متجاوبة وفعالة.

2 . تعزيز الاستثمار : تشير اغلب الدراسات إلي وجود ترابط قوي بين نصيب الفرد من إجمالي النفقات العامة على الصحة و التعليم و التنمية البشرية* ، ونتيجة لذلك فإن نهج التنمية البشرية لا يقبل بتأخير أو تأجيل تحسين حياة الأفراد وفي مقدمتهم الفقراء ، وهذا ما يستوجب تعزيز الاستثمار العام في مجالات تعزز توسيع حريات البشر وتوسع خيارتهم بما يحقق لهم الرفاه. ونتيجة لذلك فإن الدولة الإنمائية يجب أن تعمل على توسيع نطاق مختلف الخدمات الإنسانية الأساسية بحيث يكون الاستثمار في الصحة و التعليم و الخدمات جزءا لا يتجزأ من عملية النمو الاقتصادي و ليس منفصل عنها أو تابعا لها. ونشير في هذا الإطار بأنه لا يجب أن تتوقف فعالية الإنفاق العام على حجمه فقط ولكن يجب مراعاة مختلف أوجهه و كفاءة تخصيصه لما لهما من اثر بالغ على فعالية تقديم الخدمات العامة و توسيع الإمكانات البشرية**.

3 . خلق مناصب الشغل: إن السياسات الموجهة نحو التنمية الواسعة تتطلب نموا في الفرص ، ولذلك يتوجب على الدول النامية أن تعتمد على سياسات هادفة

(1) انظر للمزيد من التفصيل: تقرير التنمية البشرية 2013 .

* تمكنت بنغلاداش من تحقيق نمو مطرد عن طريق زيادة معل الاستثمار العام تدريجيا مع تجنب العجز المالي . أما الهند التي يشهد اقتصادها نموا معتبر منذ 1990 فقد طبقت إجراءات تم من خلالها زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية ، حيث ارتفع حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من 21,6٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال 2006 ــ 2007 إلي 24,1 ٪ خلال 2009 ــ 2010 و بعد ذلك ارتفع إلي مستوى 25 ٪ خلال 2011 ـ 2012 .

** يمكن للدولة الاهتمام بأنواع محددة من الصناعة و خاصة في القطاعات الغير المزدهرة، حيث أن العديد من الدول النامية حققت تقدم كبير نتيجة الاهتمام بالصناعات الناشئة، كما يجب دعم وتشجيع القطاع الخاص الملتزم بقواعد السوق من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

في القطاعات الفرعية مثل: الزراعة و البناء و التصنيع و التجارة و الفندقة من اجل استيعاب عدد اكبر من اليد العاملة. وذلك لأن التنمية بمفهومها الموسع تهدف إلي تعزيز القدرات البشرية وفي مقدمتها تعزيز فرص حصول الأفراد على الدخل ، وضمن هذا الإطار يجب أن تركز السياسات التنموية على خلق فرص العمل لتعزيز الترابط بين النمو الاقتصادي و التنمية بمفهومها الموسع من خلال الإلمام بثلاث جوانب مهمة ، وهي:

ـ الاستثمار في التعليم و التأهيل و خاصة لفئة الشباب؛

ـ الاستثمار في البني التحتية؛

ـ تدعيم عملية التنويع الاقتصادي.

ويوافق هذا الاتجاه مع توضحه التجارب التنموية لبعض الدول النامية ، فمن خلال استقراء الواقع التنموي لبعض هذه الدول يتضح لنا أهمية الترابط بين تعزيز فرص العمل مع النمو الاقتصادي و التنمية ، وذلك من خلال(1):

تمكنت تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية من تحقيق زيادة في معدلات التشغيل من 2 ٪ إلي 6٪ سنويا قبل فترة التسعينيات بفضل النمو الاقتصادي السريع نتيجة ارتفاع الإنتاجية والأجور بشكل خاص في المشاريع الزراعية الصغيرة والصناعات الموجهة نحو التصدير التي تعتمد على كثافة اليد العاملة ، تايلندا تعتبر دولة صناعية ورغم ذلك فهي لا تزال تستحدث فرص عمل في نشاطات غير صناعية مثل: الفندقة ، تجارة التجزئة ، البناء ، الزراعة وقد أدى ذلك إلي رفع فرص العمل المستقرة من 519000 سنة 1960 إلي 3 ملايين سنة 2008 . وخلال فترة التسعينات تمكنت من زيادة فرص العمل ب 11٪.

أكدت دراسة تحليلية أجريت على دولة موريشيوس أن فرص العمل الجديدة وتراكم رأس المال شكلا 80٪ من النمو الاقتصادي خلال الفترة 1982 ـ 1990 حيث انخفضت البطالة من 20٪ إلي اقل من 3٪ وبهذا تزايدت فرص العمل ب 5,2٪ سنويا.

اندونيسيا قبل الأزمة المالية الأسيوية ارتفعت بها الأجور الحقيقية لعقدين من الزمن بمعدل سنوي 5 ٪ ، وخلال الفترة 1990 ـ 1996 ارتفعت نسبة التشغيل في القطاعات غير النظامية من 28,1 ٪ إلي 37,9 ٪ من مجموع القوى العاملة.

4. الالتزام بالعمل الطويل الأجل لتحقيق التنمية : يتم تحقيق الأهداف التنموية

(1) تقرير التنمية البشرية 2013 ، ص 70 ـ 74 .

عن طريق عملية التحول الدائم و المستمر ، وهذه العملية طويلة الأجل و تتطلب من الدول العمل على و ضع إستراتجية تنموية متوازنة و واضحة مع مرافقتها ببناء المؤسسات و تعزيز القدرات الخاصة بالأفراد. فالدولة الإنمائية تصوب واضعي السياسات على المدى الطويل وتتيح للأفراد فرصة تقدير عمل الحكومة من خلال تعزيز القدرات الفردية و الاندماج الاجتماعي بما يتماشي مع أهداف التنمية ، وهذا ما قامت به بعض الدول النامية التي حققت انجازات معتبرة في مجال التنمية ، وأهمها[1]:

تحولت الصين من اقتصاد منعزل إلى اكبر قوة تجارية و اكبر اقتصاد نامي في العالم بفضل دولة قوية ملتزمة انطلقت من رؤية واضحة شاملة و متكاملة. حيث بدأت بتطبيق الإصلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق منذ السبعينيات و شهدت تحولات جذرية معقدة تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، ومن الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري ، ومن الزراعة إلي الصناعة التحويلية و الخدمات. وقد رفقت كل هذه الإصلاحات بتعزيز و تأهيل قدرات الأفراد من خلال الاستعانة بالطاقات الشابة المؤهلة خلال هذه المرحلة.

البرازيل في بداية تحولها إلي دولة إنمائية سنة 1994 نفذت حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي بهدف كبح التضخم من خلال خطة ريال حيث أتمت تحرير التجارة الذي بدأت في تطبيقه سنة 1988 بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة كافة القيود الأخرى. وتبع ذلك انفتاح تجاري و سياسات نقدية و مالية فعالة بجانب برامج اجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر و تقليص الفوارق في الدخل.

المحور الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

نتيجة للظروف الاقتصادية و السياسية الصعبة التي مرت بها الجزائر منذ الثمانينات من القرن الماضي فقد كان من الواجب على السلطات العمومية أن تقوم بانتهاج سياسات وبرامج استعجاليه بهدف دعم النمو الاقتصادي بما يمكن من دفع مسار التنمية ، ومع بداية الانفراج التي شهدته الجزائر بعودة الاستقرار السياسي و استيعاب انعكاسات سياسة الإصلاح الهيكلي المطبقة في التسعينات ، فقد باشرت الحكومة مع بداية الألفية الجديدة تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو. وفي هذه الفترة تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية.

(1) نفس المرجع ، ص ص 75 ـ 76 .

أولا ـ مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي : من الناحية النظرية فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعبر عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية امتدت خلال الفترة 2001 ـ 2014 ، ويندرج هذا البرنامج الشامل ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد ، و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وأدت إلي حدوث ركود في جميع المجالات. وتعتمد برامج الإنعاش الاقتصادي على جملة من السياسات أهمها ما يلي[1]:

ـ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع .

ـ الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الإنتاج.

ـ مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البني التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة ، مباشرة و غير مباشرة ، تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

ـ وكما هو معلوم فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على أسس النظرية الكينزية التي تجعل من الدولة طرفا فعالا في النشاط من خلال آلية الإنفاق الحكومي التي تعتبر مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال ، ويعتبر هذا الأخير آلية جد فعالة في معالجة الاقتصاديات التي تعاني من الركود من خلال الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي ، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج ويكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل النمو و انخفاض في معدل البطالة ، وبالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة. وعلى هذا الأساس فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي المعتمد منذ سنة 2001 يهدف إلي تحقيق عدد من الأهداف العامة أهمها[2]:

ـ تنشيط الطلب الكلي.

ـ تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

(1) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، العدد 10 سنة 2012، ص 148 .

(2) انظر للمزيد من الاطلاع : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل ، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة ، وبناءا على كل ما سبق ، انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال اعتماد ثلاث برامج غطت الفترة 2001 ـ 2014 تمثلت أساسا في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو و برنامج توطيد النمو ، حيث ستتم الإشارة إلي هذه البرامج بالتفصيل خلال هذا البحث.

ثانيا ـ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2004:

بلغت القيمة الإجمالية للاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج 525 مليار دينار جزائري ـ 7 مليار دولار ـ وهو مبلغ قياسي بالنظر للظروف التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة ، حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي[1]. وخلال هذا البرنامج تم التركيز على تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو و خلق مناصب الشغل إلي جانب تعزيز البنية التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني وقد كان الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي هو الوصول لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت أساسا في:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية؛
- تهيئة بنية تحتية عصرية لدعم القطاعات الإنتاجية.

ونتيجة لذلك فقد تم التركيز على برامج متعددة تشمل مجالات أساسية ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلي تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية ، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

(1) مسعودي زكريا، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013 .

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة ٪
بنية تحتية و أشغال كبري	210,5	40,1
تنمية بشرية ومحلية	204,2	38,8
الفلاحة و الصيد البحري	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	45	8,6
المجموع	525	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001 ، ص 139 .

وكان من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي[1]:

ـ تحقيق استثمار إجمالي قدر بحوالي 46 مليار دولار خلال الفترة؛

ـ تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3,8 ٪ في المتوسط خلال الفترة ، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6,8 ٪.

ـ تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29 ٪ في بداية الفترة إلي اقل من 24 ٪ عند نهاية الفترة.

ـ انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلي الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.

ـ تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلي 911 مليار دج سنة 2003.

ثالثا ـ برنامج دعم النمو 2005 ـ 2009

مع إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في افريل2004 تعزز الاستقرار السياسي في الجزائري مما أعطى دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال استكمال جهود التنمية الشاملة التي انطلقت مع الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وضمن هذا السياق أقرت الحكومة برنامجا طموحا يغطي الفترة 2004 ـ 2009 ويهدف بشكل أساسي لدعم النمو الاقتصادي التي بدأت تظهر ملامحه كنتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، وقد ساند هذا التوجه تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث وصلت لمستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 ، الأمر الذي أعطى دافعا قويا للحكومة من اجل استكمال مسار النمو و التنمية ، وتعتبر عملية دعم النمو سياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وهي تهدف بشكل أساسي إلي وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و

(1) زرمان كريم، التنمية الى استدامة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001 ـ 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010 ، ص ص 204 ـ 205 .

الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، وقد تمحور البرنامج حول أهداف ذات أولوية تتمثل أساسا في[1]:

ـ تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛

ـ تحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛

ـ تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛

ـ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

ـ الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص.

وقد خصصت الحكومة لبرنامج دعم النمو مبلغ قياسي غير مسبوق قد ب 4202,7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي ، حيث توزعت هذه المخصصات على محاور أساسية مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم02 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة ٪
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما ورد في: مجلس الأمة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009 ، ص 6 ـ 7 .بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية ـ مقارنة نقدية ـ ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013 .

والملاحظ أن برنامج دعم النمو خصص مبالغ معتبرة لكل ما يتعلق بتعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد ، حيث استفاد قطاع التعليم العالي و التربية و التكوين من ما يقارب 400 مليار دينار ، كما استفاد قطاع الصحة من 58,5 مليار دينار ، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد

(1) بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية ـ مقارنة نقدية مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013، ص 12 ـ 13 .

شبكة الماء و الغاز[1] ، وفي ذات السياق وبهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد في مختلف مناطق الوطن من حيث أن المناطق الداخلية و الصحراوية تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية فقد تم تخصيص برنامجيين أساسين بهدف تسريع وتيرة التنمية في المناطق المحرومة ، وذلك من خلال[2]:

ـ اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دينار؛

ـ اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دينار.

وبهذا فإن القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بلغت حوالي 9.682 مليار دينار وهو ما يقارب 130 مليار دولار عند نهاية سنة 2009 ، وذلك نتيجة لاعتماد برامج إضافية خلال الفترة بجانب عمليات إعادة التقييم للمشاريع و الإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى ، حيث ساهم الانتعاش الذي عرفته أسعار المحروقات في ارتفاع رصيد الجزائر من العملة الصعبة الأمر الذي شجع الحكومة على المضي قدما في توسيع الاستثمارات العمومية خدمة لدفع مسار التنمية[3].

رابعا ـ برنامج توطيد النمو 2010 ـ 2014

استكمالا للجهود المبذولة من طرف الدولة فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني و تعزيز التنمية الشاملة ، فقد تم اعتماد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010 ـ 2014 باعتباره برنامج مكمل للبرنامجين السابقين ، ويعكس البرنامج عزم الحكومة على مواصلة دينامكية الإعمار الوطني وذلك من خلال المبلغ المعتبر المخصص له و المقدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار ، ويتضمن هذا المخطط على شقيين أساسيين[4]:

استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق و السكك الحديدية و السدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دينار أي ما يقارب 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج توطيد النمو يتميز بحجمه الاستثنائي وهو ما يعكس

(1) سمير شرقرق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2013 ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ وجدة ـ المغرب، العدد 3 سبتمبر 2014 ، ص 21 ـ 22.
(2) نفس المرجع ، ص 14.
(3) نفس المرجع، ص 20 .
(4) انظر للمزيد من الاطلاع : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن ، حيث أن البرنامج يهدف إلي تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي ، ويهدف البرنامج بشكل أساسي إلي استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 ، وذلك من خلال[1] :

- ـ الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- ـ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد؛
- ـ ترقية اقتصاد المعرفة؛
- ـ تحسين الإطار العام للاستثمار؛
- ـ تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- ـ تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية؛
- ـ دعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

والملاحظ أن برنامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة منح أولوية قصوى لتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم و الصحة والعيش اللائق ، فقد خصصت الحكومة ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات لتعزيز التنمية البشرية ، كما اهتم البرنامج أيضا بمجالات إستراتجية كالبني التحتية و والخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010 ـ 2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة ٪
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8,1
التنمية الاقتصادية	1.566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على ما ورد في بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010. بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية ـ مقارنة نقدية ـ ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013 .ص 17 .

(1) بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 16 ـ 18 .

المحور الثالث: الأثر التنموي لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر.

أولا ـ اثر برامج الإنعاش على أداء الاقتصاد الوطني:

إن من أهم أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي هو رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تسريع وتيرة النمو وتطوير القطاعات الإنتاجية لتتمكن من مجابهة التحديات التنموية ، حيث أن الحجم المعتبر من الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001 ـ 2014 كفيل بتحقيق الأهداف المرجوة. فمع التوسع في الإنفاق الحكومي كان لابد من ارتفاع ملموس في إجمالي الناتج الوطني من خلال اثر المضاعف ، وتشير الإحصائيات إلي تطور قيمة الناتج الداخلي في الجزائر بشكل ملحوظ حيث تضاعف بحوالي أربع مرات خلال الفترة 2000 ـ 2014 ليرتفع من 4.123 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلي مستوى 15.569 مليار دينار جزائري سنة 2013[1] ، كما أن معدل نمو الناتج بقي مستقرا عند مستوى مقبول قدر ب 3 ٪ بالرغم من تذبذبه ، وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 04: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 ـ 2014

السنة / المؤشر	2001	2006	2012
الناتج الداخلي الخام / مليون دج	4.227.113,1	8.501.635,8	16.569.270,8
معدل نمو الناتج الداخلي الخام ٪	2,2	2	3,2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مجمعة من الديون الوطني للإحصائيات و تقارير بنك الجزائر.

وفي نفس الإطار فقد ساهم التحسن الملحوظ في أهم المجاميع الاقتصادية الكلية في حدوث ارتفاع محسوس في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الناتج الداخلي من 274711,69 دج سنة 2007 إلي 394395,2 دج سنة 2011[2].

ونشير في هذا السياق إلي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي ساهم بحوالي 40٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2010. ويليه قطاع الخدمات الذي ساهم بحوالي 31,28 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة ، بينما تبقي مساهمة القطاعات الأخرى محدودة جدا قدرت ب 8,73 ٪ و 8,25 ٪ و 5,92٪ بالنسبة لكل من قطاع البناء و الأشغال العمومية ، قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة على

(1) ظر للمزيد من التفصيل ، حسابات الناتج الداخلي، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff20002013_.pdf

(2) انظر للمزيد من التفصيل ، إحصائيات المجمعات الاقتصادية، الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat0711 .pdf

التوالي[1]. وبالرغم من ذلك فإن القطاعات الاقتصادية حققت معدل نمو متوسط مقبول وذلك من حيث أن معدل النمو خارج المحروقات قدر ب 7.1٪ سنة 2012 مقابل 6.8 ٪ كمتوسط خلال الفترة 2005 ـ 2012 ، الأمر الذي يوضح أداء مشجع نسبيا نوعا بالنسبة لهذه القطاعات.

ومن جهة أخرى فقد ساهم الارتفاع المحسوس في أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2001 ـ 2014 مقارنة بعقد التسعينات من القرن الماضي في استقرار الاقتصاد الجزائري ، حيث أن الديون الخارجية للجزائر انخفضت إلي 3,9 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 30 مليار دولار أمريكي في سنة 2001. كما أن احتياطي الصرف للجزائر بلغ 193 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقابل 18 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال تحفيزها للطلب الكلي تكون قد ساهمت في ارتفاع رصيد الميزان لمستويات قياسية خلال هذه الفترة ، وذلك ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 05: رصيد الميزان التجاري

السنة / المؤشر	2001	2006	2012
الميزان التجاري / مليون دج	715.473,4	2.420.460,1	1.780.297,5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

أما بخصوص البنية التحتية التي تعتبر المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل بدوره ركيزة أساسية من ركائز التنمية ، فإن الجزائر بادرت منذ بداية الألفية وفق خطط تنموية واضحة إلي تعزيز بنيتها التحتية باعتبارها الإطار الذي يدعم التنمية ، وذلك بتطوير وتحديث بنيتها التحتية خلال الفترة 2001 ـ 2014 وفق ما تشير إليه البيانات التالية[2]:

امتدت شبكة الطرق في الجزائر لتبلغ 039 112 كلم ، أهمها الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

يقدر عدد المطارات في الجزائر ب 35 مطار من بينها 13 مطار دولي تتوزع

(1) انظر للمزيد من التفصيل كل من: بنك الجزائر، التقارير السنوية للمؤشرات الاقتصادية للفترة 2000 ـ 2010 نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، العدد 12 ، ديسمبر 2012 ، ص 257 .

(2) انظر للمزيد من الاطلاع حول الانجازات المحققة خلال الفترة إلي الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz

بين مختلف مناطق البلاد.

يتم حاليا العمل على تطوير شبكة السكك الحديدية التي يقدر طولها حاليا ب 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب ، علما أن أشغال الانجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 12000 كلم بحلول 2017.

فيما يتعلق بالبنية التحتية البحرية فيقدر عدد الموانئ ب 51 ميناء بحري من بينها 11 ميناء تجاري وميناءين للبترول.

ثانيا ـ اثر برامج الإنعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل:

تفاقمت ظاهرة البطالة بشكل كبير في عقد التسعينات نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر آنذاك ، حيث وصل معدل البطالة إلي مستويات قياسية قاربت 30٪ خاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وما تضمنته من غلق و خصخصة للمؤسسات العمومية وتسريح ما يقارب 400.000 ألف عامل ، وبهذا فقد استهلت الجزائر الألفية وهي مثقلة بالعديد من العقبات الاقتصادية ، الأمر الذي دفع بالحكومة إلي انتهاج برامج الإنعاش الاقتصادي التي ساهمت بشكل كبير في تسجيل تراجع كبير في معدلات البطالة خلال الفترة 2001 ـ 2014 ، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة ٪	28,89	27,3	23,3	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10

المصدر: الديوان الوطني الإحصائيات ، تاريخ الاطلاع 13 أكتوبر 2014 انظر الموقع:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_EMPLOI_Arabe.pdf

يظهر الجدول أعلاه حدوث تحسن كبير في حجم البطالة بالجزائر التي انخفضت إلي مستوى 10 ٪ خلال العقد الأول من القرن 21 ، وقد ساهمت عدة عوامل في تسجيل هذا الانخفاض المحسوس في معدل البطالة أهمها ما يلي:

التحسن الكبير الذي طرأ على مستوى محيط الاستثمار بالجزائر نتيجة للاستقرار السياسي و الاقتصادي خلال هذه الفترة وما صاحبه من إجراءات اتخذتها الدولة في مجال جذب و تحفيز الاستثمار.

حزمة التدابير التي اتخذتها الدولة و المتعلقة بدعم التشغيل من خلال برنامجين أساسيين[1]:

ـ ترقية التشغيل من خلال دعم المبادرات المقاولاتية: تهدف هذه الآلية إلي

(1) رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر تحليل و تقييم، بحوث اقتصادية عربية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 61 ـ 62 سنة 2013، ص ص 140 ـ 141.

تشجيع روح المقاولة لدي الشباب حيث تقوم الدولة بدور الداعم و المرافق للمبادرات الفردية التي تهدف لاستحداث مشاريع صغري و متوسطة من خلال عدد من المؤسسات التي استحدثتها الدولة لهذا الغرض مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتامين على البطالة...الخ.

ـ ترقية التشغيل من خلال دعم الشغل المأجور: تهدف هذه الآلية لمرافقة الشباب الذين يبحثون عن عمل من خلال مجموعة من المؤسسات التي تهتم بهذا الشأن مثل الوكالة الوطني للتشغيل و ووكالاتها الولائية ، وكالة التنمية الاجتماعية...الخ ، حيث تعمل هذه الهيئات على متابعة الشباب المؤهلين و الخريجين من الجامعات من اجل إدماجهم مهنيا في المؤسسات العامة و الخاصة على حد سواء.

اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم بشكل كبير في تنشيط الاستثمار العمومي الذي نتج عنه خلق عدد معتبر من الوظائف ، فقد نتج عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي استحداث 619.534 منصب عمل دائم و مؤقت في القطاع العام و مختلف القطاعات الإنتاجية ، كما نتج عن برنامج دعم النمو الاقتصادي استحداث 5.031.692 منصب شغل دائم و مؤقت في مختلف القطاعات[1] ، وقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار عدد معتبر من الوظائف المستحدثة في القطاعات الاقتصادية قدرت ب 299115 منصب شغل خلال الفترة 2001 ـ 2013.

ثالثا ـ اثر برامج الإنعاش الاقتصادي على واقع التنمية البشرية في الجزائر

تهدف برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 إلي رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من اجل ضمان استدامة التنمية الشاملة ، حيث شكلت قضية تحسين مستوى معيشة الأفراد في كافة المجلات محور السياسات الحكومية المعتمدة خلال هذه الفترة ، وقد أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع القطاعي لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي عن مدى اهتمام الحكومة بتعزيز التنمية البشرية في الجزائر من خلال تخصيص ما يفوق 45 ٪ من إجمالي الاستثمارات العمومية المعتمدة خلال الفترة 2001 ـ 2014 لتعزيز التنمية البشرية* ، ومن هذا المنطلق كان لابد من دراسة اثر مختلف برامج الإنعاش على واقع التنمية البشرية

(1) مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص ص 18 ـ 20 .
* انظر بالتفصيل إلي ما ورد في الجداول 01، 02، 03 .

في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014.

وضمن هذا الإطار فإن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تشير إلي تقدم ملحوظ في قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر ، فخلال الفترة 1980 ـ 2010 تطور دليل التنمية البشرية للجزائر ب 53 ٪ وهو ما يفسر أن تصنف الجزائر في المرتبة 9 عالميا ضمن الدول التي حققت تقديم سريع في دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1970 ـ 2010 (1) وفيما يتعلق بالفترة التي طبقت فيها برامج الإنعاش الاقتصادي فقد تطور دليل التنمية البشرية بشكل سريع من 0,602 سنة 2000 إلي 0,755 سنة 2012 ، حيث قدر المعدل السنوي لتطور دليل التنمية البشرية ب 1,28 ٪ سنويا خلال الفترة 2000 ـ 2010 وبهذا أصبحت الجزائر ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (2). والجدول التالي يشير إلي التطور الكبير الذي طرأ على مستوى دليل التنمية البشرية الخاص بالجزائر خلال الفترة 1990 ـ 2012.

الجدول رقم07 : تطور دليل التنمية في الجزائر

السنة	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2012
قيمة دليل التنمية البشرية	0,573	0,564	0,602	0,651	0,671	0,677	0,755

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مجمعة من تقارير التنمية البشرية للفترة.

ونشير إلي انه لا يمكن تفسير هذا التحسن في دليل التنمية البشرية بارتفاع أسعار النفط وأثره على ارتفاع مداخيل الجزائر ، ولكن يرجع هذا التحسن بشكل كبير للإنجازات الكبيرة المحققة في المجالات الأساسية للتنمية البشرية وهي الصحة و التعليم ومستوى المعيشة.

ففي ما يتعلق بجانب التعليم فقد أولت مختلف برامج الإنعاش أولوية كبيرة للاهتمام بمختلف أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط ، الثانوي والجامعي. ومع الارتفاع المسجل في إجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2014 تظهر أهمية قطاع التعليم من خلال حجم الإنفاق العام على التعليم الذي ارتفع من 3,75 ٪من إجمالي الناتج المحلي سنة 2000 إلي 5,2 ٪ سنة 2011[3] ، وخلال البرنامج الخماسي 2010 ـ 2014 خصصت الحكومة ما قيمته 852 مليار دينار لقطاع التربية موجهة لانجاز 3000 مدرسة و 1000 اكمالية و850 ثانوية ، كما خصصت مبلغ 868 مليار دينار لقطاع التعليم العالي من اجل انجاز 600.000 مقعد

انظر للمزيد من التفصيل تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 .
(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 161.
(3) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962 ـ 2011 ، ص131.

بيداغوجي و400.000 سرير و44 مطعم جامعي ، وخصصت أيضا 178 مليار دينار لفائدة قطاع التكوين المهني. وكان نتيجة كل هذه الجهود المبذولة أن تحققت نتائج ملموسة متمثلة في انخفاض عدد المتسربين في مختلف المراحل الدراسية ، حيث انخفض معدل التسرب المدرسي للثانويين من 30,36٪ خلال السنة الدراسية 1999/ 2000 إلي 19,01 ٪ في السنة الدراسية 2010 /2011.

وفيما يتعلق بالصحة فالملاحظ هو تحسن مختلف المؤشرات الصحية نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة فيما يتعلق بتطوير وتعزيز الخدمات الصحية من حيث التأطير والهياكل ، وقد انعكست هذه الجهود إيجابا على مستوى الظروف الصحية لعموم الأفراد في الجزائر حيث تحسن معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات من 55,7‰ سنة 1990 إلي 26,1 ‰ سنة 2013 كما تحسن العمر المتوقع عند الميلاد من 72,5 سنة 2000 إلي 77 سنة 2013 (1) وقد خصصت الدولة خلال برنامج توطيد النمو ما قيمته 619 مليار دينار من الاستثمارات العمومية من اجل انجاز 172 مستشفي و 45 مركب صحي و77 عيادة متخصصة و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي إضافة إلي 1000 قاعة للعلاج. كما ركزت مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي على تحسين ظروف حياة الأفراد من خلال توفير أساسيات الحياة للجميع ، وعلى اعتبار الماء أساس الحياة فقد أولت الحكومة اهتمام كبير بتوفير الماء الشروب للمواطن في كل أنحاء البلاد الأفراد حيث تم تخصيص 2000 مليار دينار خلال الفترة 2010 ـ 2014 لقطاع المياه من اجل انجاز 35 سد و 34 محطة للتصفية إضافة لأشغال مد شبكات المياه. وتأتي هذه الجهود في سياق مخطط عام وضعته الحكومة تضمن[2]:

ـ الوصول إلي 104 سد منجز للمياه؛

ـ الرفع من نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لتبلغ 98 ٪ مع نهاية سنة 2014 مقابل 78 ٪ سنة 1999؛

ـ زيادة حجم المياه الشروب المنتجة لتبلغ 6م3 مليار متر مكعب سنة 2014 مقابل 1.2 مليار متر مكعب سنة 1999 ؛

ـ توسيع الشبكة الوطنية للمياه الصالحة للشرب لتصل إلي 105000 كلم سنة 2014 مقابل 50000 سنة 1999؛

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2013، 20 أكتوبر 2014 ، انظر الموقع : http://www.ons.dz/IMG/pdf/13_pdf .

2 برنامج التنمية الخماسي، تاريخ الاطلاع 21أكتوبر2014 ، انظر الموقع : http://www.algerianembassykuait.com/ar/tourisme/prog20102014.pdf

ـ الرفع من نسبة التوزيع للماء بالنسبة لإجمالي بلديات الوطن لتبلغ 80 ٪ سنة 2014 مقابل 45 ٪ سنة 1999.

ومن ناحية أخري ركزت برامج الإنعاش الاقتصادي على تحسين و تطوير شبكات الصرف الصحي حيث بلغ طول شبكة الصرف الصحي 45000 كلم سنة 2014 مقابل 21000 سنة 1999 ، كما بلغت النسبة الوطنية للربط بالبالوعات 95 ٪ سنة 2014 مقابل 78 ٪ سنة 1999. هذا وقد خصص برنامج توطيد النمو 350 مليار دينار من اجل ربط مليون بيت بالغاز الطبيعي و220.000 منزل ريفي بشبكة الكهرباء.

خاتمة:

يتضح مما سبق الإشارة إليه أن الجزائر بذلت مجهودات جبارة لدفع مسار التنمية خلال الفترة 2001 ـ 2014 ، وذلك ما تعكسه المجالات المتعددة التي تضمنتها مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي ، حيث تم التركيز بشكل أساسي على تعزيز التنمية البشرية و تطوير و توسيع البنية التحتية بجانب رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز آليات الحكم الجيد ، فمن خلال دراسة البرامج القطاعية التي تضمنتها برامج الإنعاش نتوصل إلي جملة من النتائج أهمها ما يلي:

تبرز ملامح الجزائر كدولة إنمائية قوية من خلال شمول مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي لكل المتطلبات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، حيث انتهجت الجزائر سياسات تهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية من دون إهمال أو تأخير للتنمية البشرية ، وذلك من حيث أن الاهتمام بالصحة و التعليم وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص اكبر للشغل يعتبر ضمانة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي.

يتضح شمول الإستراتجية التنموية المعتمدة في برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال التأكيد على ضرورة تطوير وتحسين البنية التحتية للجزائر ، باعتبارها الإطار الذي يحتضن عملية التنمية ويضمن استدامتها على المستوى المتوسط والطويل. وهذا ما تبينه الإحصائيات التي تشير إلي حدوث تطور و توسع في كل من شبكة المواصلات والري ، وتحديث الهياكل القاعدية المرتبطة بمختلف القطاعات كالصحة والتعليم و الرياضة.

ركزت مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي على ضرورة الحد من مختلف أوجه الحرمان وخاصة في المناطق الريفية والمحرومة ، حيث شكلت برامج مد شبكات الماء الشروب ومياه الصرف الصحي وربط البيوت بالكهرباء و الغاز جوهر العمليات المنجزة خلال الفترة 2001 ـ 2014. وهذه السياسات تندرج ضمن

البعد الاستراتجي لأي عملية تنموية التي تعتبر الحد من الفقر باعتباره يمثل مختلف أوجه الحرمان التي يعانيها البشر أولوية قصوى لابد من تحقيقها.

وبالرغم من النتائج الايجابية التي سبق الإشارة إليها إلا أن برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر تعرضت لجملة من الانتقادات الجوهرية على اعتبار أن الحجم الكبير للاستثمارات العمومية التي ضخت في الاقتصاد الوطني لم تحقق الحد الأدنى من العائد المتوقع من الناحية الاقتصادية ، ويرجع ذلك بشكل لعدة أسباب أهمها ما يلي:

لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي يساهم بما لا يقل عن 40 ٪ من إجمالي الناتج الوطني و حوالي 98,5 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات ، كما أن معدل نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات غير مشجع مقارنة بحجم الموارد التي تم ضخها حيث بقي عند مستوى 7 ٪ في أحسن الأحوال.

بالرغم من سعي الحكومة لتنشيط الاقتصاد الوطني وخلق الملايين من مناصب شغل إلا أن القطاع العمومي لا يزال يستقطب الحصة الأكبر من الوظائف المستحدثة التي تندرج في مجملها ضمن إطار برامج الحماية الاجتماعية كعقود الإدماج الخاصة بالمتخرجين من الجامعات ، وفي مقابل ذلك تبقي مساهمة القطاعات الإنتاجية متواضعة في استحداث فرص العمل. وعليه نستنتج بأن الانخفاض المحقق في معدل البطالة بحاجة لمزيد من الدراسة و التحليل فيما يتعلق بطبيعة الوظائف و ديمومتها.

ارتبطت العديد من العمليات المنجزة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي بقضايا الفساد ، كما تم إعادة تقييم العديد من المشاريع الضخمة وفي مقدمتها مشروع الطريق السيار ، ومن هنا تبرز أهمية تأهيل المورد البشري فيما يتعلق بجوانب الإعداد والتنفيذ والمراقبة الخاصة بمختلف البرامج والعمليات التنموية.

إن حجم الإنفاق الحكومي المخصص للقطاعات الإستراتجية مثل التعليم و الصحة لا يعتبر مؤشرا كافيا عن مدى اهتمام الدولة بهذه القطاعات ، ولكن لابد من ربط ذلك بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة. إضافة إلي ضمان عدالة اكبر في استفادة مختلف الفئات بهذه الخدمات ، وهنا تبرز ضرورة تطوير وتحسين الخدمات الأساسية في الصحة إلي جانب أهمية رفع كفاءة النظام التعليمي.

وبعد النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لدور الدولة التنموي ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، فقد خلصنا إلي صياغة عدد من التوصيات التي نراها ضرورية من اجل تفعيل الدور التنموي للدولة الجزائرية. حيث تكون

هذه التوصيات بمثابة أساس الخطط التنموية المعتمدة في أفاق ما بعد 2015 ، وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

ـ لابد من اعتماد استراتجيات طموحة ترتكز على تأهيل القطاعات الاقتصادية الأساسية ممثلة في الصناعة وذلك عن طريق تطوير صناعات محددة في مجالات الميكانيك ، الأدوات الكهرومنزلية ، الالكترونيات ، الصناعة الصيدلانية ، صناعة النسيج ، إنتاج مواد البناء...الخ.

ـ يجب أن ترافق البرامج التنموية بإصلاحات اقتصادية ومالية ترتكز على تطوير و تأهيل القطاع المصرفي و المالي من اجل تثمين الجهود التنموية.

إن الحد من مظاهر الفساد عن طريق تفعيل آليات الحكم الجيد يعتبر ضمانة حقيقية لاستدامة التنمية.

ـ يجب التركيز على نوعية وجودة البرامج التنموية بدلا من التركيز على الجوانب الكمية فقط ، لأن البرامج التنموية ترتبط أساسا بتحسين حياة الأفراد في كافة المجلات و ليس بحجم البرامج والمبالغ المخصصة لها فقط.

ـ إن مشاركة مختلف ممثلي المجتمع المدني يشكل إضافة حقيقية لجهود التنمية عبر مختلف مراحلها.

قائمة المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2010 .
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013 .
3. .بشير مصيطفى ، الإصلاحات التي نريد ـ مقالات في الاقتصاد الجزائري ، الجزائر ، جسور للنشر و التوزيع ، 2012.
4. .بنك الجزائر ، التقارير السنوية للمؤشرات الاقتصادية للفترة 2000 ـ 2010
5. .بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية ـ مقارنة نقدية ـ ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013 .
6. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.
7. الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962 ـ 2011.
8. رحيم حسين ، سياسات التشغيل في الجزائر تحليل و تقييم ، بحوث اقتصادية عربية ، بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 61 ـ 62 سنة 2013.
9. زرمان كريم ، التنمية اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع جوان 2010 .
10. سمير شرقرق ، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ 2013 ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ وجدة ـ المغرب ، العدد 3 سبتمبر 2014 .
11. عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009
12. مجلس الأمة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 ـ 2009 .

13. المجلس الوطني الاقتصادي ، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي 2001.
14. محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ، العدد 10 سنة 2012.
15. مسعودي زكريا ، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الموسوم ب : تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار ، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 خلال الفترة 11 ـ 12 مارس 2013 .
16. نبيل بوفليح ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، العدد 12، ديسمبر 2012 .
17. الديوان الوطني للإحصائيات ، ديموغرافيا الجزائر 2013 ، 20 أكتوبر 2014 ، انظر الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/ ـ 13.pdf
18. برنامج التنمية الخماسي ، تاريخ الاطلاع 21أكتوبر2014 ، انظر الموقع : http://www.algerianembassykuait.com/ar/tourisme/prog20102014.
19. حسابات الناتج ، الديوان الوطني للإحصائيات ، تاريخ الاطلاع 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB ـ SCN ـ aff20002013 ـ .pdf
20. إحصائيات المجمعات الاقتصادية ، الديوان الوطني ، 12 أكتوبر 2014 انظر الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat0711 ـ .pdf
21. إحصائيات المجمعات الاقتصادية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، 12 أكتوبر 2014 انظر http://www.ons.dz/IMG/pdf/qqagregat07.pdfhttp://www.andi.dz